حصولها لذكره ثالثا وسابع الاضافات مثل قوله حمامة جرعى
حومة الجندل اسجعي فانت بمرأى من سعاد ومسمع ففيه اضافة حمامة
الى جرعى وجرعى الى حومة وحومة الى الجندل والجرعى تأنيث الاجرع
قصرها للضرورة وهي ارض ذات رمل لا تنبت شيئا والحومة معظم
الشيء والجندل ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه
وقوله فانت بمرأى اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال
فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح
فظهر فساد ما قيل ان معناه انت بموضع ترين منه سعاد
وتسمعين كلامها وفساد ذلك مما يشهد به النقل والعقل وفيه
نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل
اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا
يخل بالفصاحة كيف وقد وقع في التنزيل مثل دأب قوم نوح وذكر
رحمة ربك عبده ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها
والفصاحة في المتكلم ملكة وهي كيفية راسخة في النفس والكيفية
عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة
واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا فخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية
مثل الاضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك وبقولنا لا يقتضي القسمة
الكميات وبقولنا واللاقسمة النقطة والوحدة وقولنا اوليا ليدخل
فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة او اللا
قسمة فقوله ملكة اشعار بانه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى

فصيحا

فصيحا في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه وقوله
يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون ان يقول يعبر اشعار
بانه يسمى فصيحا اذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير او لم
يوجد وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب اما المركب
فظاهر واما المفرد فكما تقول عند التعداد دار غلام جارية
ثوب بساط الى غير ذلك والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى
الحال مع فصاحته اي مع فصاحة الكلام والحال هو الامر
الداعي الى ان تعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المراد
خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم
حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا
في الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك
انه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه الحال فان الانكار
مثلا يقتضي كلاما ما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى انه صادق
عليه على عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات فان
اردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرناه في الشرح في تعريف
علم المعاني وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات
الكلام متفاوتة لان الاعتبار اللائق بهذا المقام
مغاير للاعتبار اللائق بذلك وهذا عين تفاوت مقتضيات
الاحوال لان التغاير بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار
وهو انه يتوهم في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه وفي المقام

Copyright © King Saud University